

مجلس الأمن



Distr.
GENERAL

S/23071
25 September 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في 20 أيلول/سبتمبر 1991 وموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه بياناً أدلى به وزير الشؤون الخارجية والتجارة في
أستراليا، السناتور الأوترايل غاريث إيفانز، بشأن موضوع الحالة في يوغوسلافيا،
المعروض حالياً على مجلس الأمن. وسأكون ممتناً لو أمكنكم تعميم هذه الرسالة بوصفها
وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر ويلتسكي

المرفق

بيان أدلى به وزير الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا ، السناتور الأونرايل غاريث إيفانز ، بشأن الحالة في يوغوسلافيا

إن الحكومة الأسترالية والشعب الأسترالي يتابعان الحالة في يوغوسلافيا بقلق بالغ . فعلى الرغم من بُعد أستراليا جغرافياً عن يوغوسلافيا ، فإن هناك صلة حميمة تربط أستراليا بيوغوسلافيا وشعبها - إذ أسعدنا الحظ بوجود جالية كبيرة لدينا قوامها نحو ٢٥٠.٠٠٠ مواطن من أصل يوغوسلافي . ومن ثم فإن الحكومة الأسترالية عازمة على أن تبذل كل ما يوسعها لدعم الجهود الجارية حالياً من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في يوغوسلافيا .

وإن ما يشغل بالنا هو الحرص على رفاه شعب يوغوسلافيا بكامله . والحكومة الأسترالية تُسلم بأن هناك مسائل هامة ينبغي حلها بشأن الشكل المقبل للجمهوريات اليوغوسلافية ، وبوجه خاص فيما يتعلق بموقف الاقليات داخل هذه الجمهوريات . وهذه أمور مفعمة بدلالات عاطفية عميقة ؛ وهي معقدة من الناحية القانونية وصعبة الحل من الناحية السياسية . ولكن لا يمكن أن يكون هناك ما يُسوغ اللجوء إلى القوة لتسوية هذه المسائل .

ولا تزال الحكومة الأسترالية تتابع بعظيم الاهتمام والتعاطف ما تبذله الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واتحاد غربي أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من جهود لاستعادة السلم والحوار في يوغوسلافيا ، وهي تشعر بالتفاؤل إزاء الانتباء التي تفيد بأن وقف إطلاق النار الحالي لا يزال سارياً على ما يبدو . وإتني لاشي على وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذين عملوا وما زالوا يعملون دون كلل ، وفق التوجيه القدير الذي يضطلع به وزير خارجية هولندا فان دين برويك ، من أجل التوصل إلى حل سلمي في يوغوسلافيا . كما أتني إشادة خاصة بجهود اللورد كارينغتون ، الذي اضطلع بدور هام في تحقيق وقف إطلاق النار الحالي .

وإن الحكومة الأسترالية لتعرب عن مساندتها الكاملة للجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد غربي أوروبا . وإتني لنحس من يتحملون مسؤولية القيادة داخل يوغوسلافيا على تجنب شعبيهم المزيد من المعاناة .

وإننا نعتقد أيضا أن الوقت قد حان لأن يبادر المجتمع الدولي بأسره إلى تعزيز الجهود الأوروبية عن طريق الأمم المتحدة . ولقد كتب رئيس وزراءنا إلى الأمين العام في ١٩ أيلول/سبتمبر طالبا إليه أن يستعمل السلطة المخولة لمنصبه في البحث عن حل لمشاكل يوغوسلافيا ، كما اقترح أن ينظر مجلس الأمن في تلك الحالة ، وهو ما يفعله حاليا ، على سبيل الاستعجال .

وقد شاركت بعض التساؤلات بشأن ما إن كان للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بوجه خاص ، سلطة النظر في الحالة في يوغوسلافيا . واصلوا لي أن أبين بإيجاز لماذا تعتقد الحكومة الاسترالية أن الحالة في يوغوسلافيا تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة مما يسوغ ، بل ويستلزم ، بموجب الميثاق ، مشاركة الأمم المتحدة .

أولا ، ليس هناك من شك في أن استمرار القتال في يوغوسلافيا يشكل تهديدا لأمن جيران يوغوسلافيا . وحدة التوتر مشددة في جميع أنحاء المنطقة . وعلى الرغم من أننا نأمل بشدة في أن تستمر الهدنة الحالية ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل ما اتخذ من إجراءات مثل محاصرة الموانئ الكرواتية وقطع خط أنابيب النفط الذي يمد هنغاريا أيضا بالنفط ، ولا أن نتجاهل مشاعر القلق التي أعربت عنها بالفعل البلدان المجاورة بشأن تحليق الطائرات العسكرية فوق أقاليمها دون إذن .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد عبرت أعداد من اللاجئين الفارين من وطأة النزاع الحدود الدولية بالفعل . والخطر المتمثل في حدوث مزيد من التدفقات إلى الخارج بأعداد كبيرة يشكل شغلا رئيسيا أولا لدى جيران يوغوسلافيا ، وثانيا لدى البلدان الأخرى التي يمكن أن يطلب إليها استقبال هؤلاء اللاجئين .

وموجز القول أن الآثار المترتبة على الأزمة في يوغوسلافيا هي على درجة من الوضوح والأهمية الأساسية توجب الاهتمام الفوري من جانب مجلس الأمن من أجل الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين . وفي حين أنه قد يكون من الأيسر على المجتمع الدولي أن يتجاهل العواقب الأوسع نطاقا للحالة في يوغوسلافيا فإن هذا الموقف يتسم في رأينا بقصر النظر ويتعارض إلى حد بعيد مع مصالح الشعب اليوغوسلافي ذاته .

وقد أشيرت أيضا تساؤلات عما تستطيع الأمم المتحدة عمله ولا يستطيعه الأوروبيون . وكخطوة أولى ، بإمكان مجلس الأمن أن يحشد كامل السلطة المعنوية

والسياسية للمجتمع الدولي وراء الجهود الأوروبية الرامية إلى تأمين السلم في يوغوسلافيا . وبإمكان مجلس الأمن أن يعزز الدعوة إلى الوقف الدائم لاطلاق النار وإلى التوصل إلى نتيجة متفاوض عليها للحالة في يوغوسلافيا .

كما يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مباشر يقدر أكبر في دعم الجهود الأوروبية عن طريق إقامة حوار بين الأطراف . والحكومة الأسترالية ترحب بوجه خاص بالدعوة الموجهة من مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض عليه (S/23067) إلى الأمين العام ومؤداهما أن يعرض مساعدته دون إبطاء بالتعاون مع الأطراف المعنية وأن يقدم تقريراً بعد ذلك إلى مجلس الأمن . وأن ما يتمتع به الأمين العام من مهارات تفاوضية معروفة جيداً ، ومن صبر ومثابرة يتيح له أن يضطلع بدور أساسي في حل الأزمة في يوغوسلافيا .

وترحب الحكومة الأسترالية أيضاً بعزم مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض عليه فرض حظر عام وكامل على تسليم أية أسلحة أو معدات عسكرية ليوغوسلافيا إلى أن يستتب السلم ويسود الاستقرار . وقد وافقت الحكومة الأسترالية بالفعل على عدم السماح ببيع أية أسلحة ليوغوسلافيا ما دام القتال مستمراً .

وختاماً فإن الحكومة الأسترالية تعتقد أن على مجلس الأمن أن يكون على أهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير بموجب اختصاصاته المنصوص عليها في الميثاق ، إذا تدهورت الحالة في يوغوسلافيا أو استدعت ذلك لأسباب أخرى .

إن الأمم المتحدة لم تُشف من الشلل الذي أصابها في سنوات الحرب الباردة إلا مؤخراً . وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية ، اضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في حل مشاكل كانت مستعصية سابقاً ، مثل الحالة في كمبوديا . وقد أظهر أيضاً استعدادته للقدر على إنجاز مهامه المنصوص عليها في الميثاق فيما اتخذته من إجراءات لرد غزو العراق للكويت وإلغاء ضمها إليه . وقد سعدت الحكومة الأسترالية بعودة النشاط إلى مجلس الأمن وتشجعت بالموقف المقدم والفعال الذي يتخذه إزاء بؤر الاضطراب الدولية والإقليمية الراهنة . وهذا هو بعينه الدور الذي توخاه واضعو الميثاق لمجلس الأمن .

ومن ثم فإن الحكومة الأسترالية تناشد المجلس أن يعالج الحالة في يوغوسلافيا بنفس القدر من الإبداع والالتزام وأن يعمل بالاشتراك مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحكومة يوغوسلافيا وشعبها على التوصل إلى حل سلمي للحالة في يوغوسلافيا .